الفصل الحادى عشر

توجه وحوار لا مواجهة

إذا كان فكر الإسلام يدعو إلى الحوار بين الحضارات وتبادل الخبرات والمعارف بينها، أخذًا وعطاءً، فإن مبدأ الحوار فى إطار الدولة المسلمة أو الأمة «مجموع الدول» بين الأفكار الإسلامية للنهضة الشاملة والإصلاح التى تمثلها المؤسسات الدينية الرسمية فى الدولة أو تمثلها جماعات أهلية مستقلة فى المجتمع المدنى، أو تمثلها الأحزاب السياسية، وبين غيرها من الأفكار الأخرى هو مبدأ أساسى وضرورى فى العلاقة بين الدين والدولة الحديثة.

وفى النظام الديمقراطى السليم والحقيقى يكون الوصول إلى مقاعد الحكم بهدف تحقيق التغييرات والإصلاحات، هدفًا مشروعًا طالما التزم بالأطر المقررة فى الدساتير والقوانين التى تقنن العمل فى المجال السياسى فى الدولة.

وفى تصورنا، فإن حزبًا يتأسس على قواعد الفكر السمح المستنير والمعتدل للإسلام وينشر مشروعه للإصلاح، ويتبنى تنفيذ خطواته المرحلية ويتحرك فى الساحة الشعبية، هو حق مشروع لأصحابه ما دام لا يقوم على التطرف أو العنف أو الجمود أو الانغلاق، وما دام يلتزم فى مجال العمل السياسى بالدساتير والقوانين واللوائح المنظمة لهذا العمل، وشريطة ألا تتضمن هذه الدساتير والقوانين واللوائح ما يعوق أو يمنع نشاط مثل هذا الحزب الذى يعتبر حزبًا مدنيًّا كسائر الأحزاب، وبرنامجه حديث ومواكب للعصر كما هى سمة برامج غيره من الأحزاب. أما استناده إلى مرجعيات الإسلام العليا ومبادئه بالوسطية والاعتدال وبالأصالة والمعاصرة، وبهدف تحقيق النهضة الشاملة والمصلحة

العامة للمواطنين فى الدولة دون أى تفرقه بينهم، فهى ميزة يتميز بها عن سائر الأحزاب القائمة، وتُحسب له لا عليه؛ لأنها تصل ما انقطع من ارتباط المسلمين الحضارى بمبادئ دينهم الحنيف فى سياسة أمور الدنيا والدولة، وتستأنف المسار الصحيح فى طريق النهضة والتقدم والإصلاح فى أوطانهم.

وتنبع الحاجة إلى إقامة مثل هذا الحزب من واقع تخلو فيه ساحة العمل السياسى الحزبى الذى تشارك فيه أحزاب قائمة فعلًا، مختلفة البرامج الإصلاحية، من مشروع للنهضة الحضارية الشاملة وبرنامجه للإصلاح والتغيير وفقًا للأصول الإسلامية ومرجعياتها العليا من خلال مفهوم الإسلام الصحيح والمستنير فى إقامة الدولة العصرية الحديثة باعتباره - أى الإسلام - ينظم شئون الدين والدولة معًا فى كافة المجالات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتعليمية وسائر مجالات القوة المادية والمعنوية.

وفى تصورنا - أيضًا - أن قيام مثل هذا الحزب فى إطار الشرعية الدستورية والقانونية التى لا تخالف الشريعة الإسلامية وما تقرره من حقوق وحريات، يعنى قيام وتأكيد فكر الحوار مع الحكومات وسائر الأحزاب ليكون هو السبيل الوحيد المقبول والمطروح أمام مختلف أطراف المعادلة السياسية فى الدولة، ويكون الفيصل فى قبول أو رفض المشروع النهضوى الذى يتبناه أى حزب - بما فى ذلك حزب المشروع الحضارى الإسلامى - هو الإرادة الشعبية التى يجب أن تحتكم إليها كل الأحزاب والجماعات غير الحزبية فى الدولة - بما فيها جماعة الإخوان المسلمين - وذلك من خلال العملية الانتخابية النزيهة والاقتراع الحر على المرشحين، وهنا لا تكون مشكلة، ولكن المشكلة تثور - وربما تتفاقم - عندما تعوق نصوص الدساتير والقوانين أو سياسات الحكومة حرية تكوين وإنشاء أحزاب تستوحى أفكارها للنهضة الحضارية الشاملة من مرجعيات إسلامية نابعة من وسطية هذا الدين واعتداله.

وهنا تثور مسألة الحوار أم المواجهة؟ إذ من البديهى أن كافة الإجراءات والوسائل التى تلجأ إليها الحكومات وتعوق إقامة حزب ما يتبنى المشروع الحضارى الإسلامى

للنهضة وبرنامجه التنفيذى، تؤدى إلى استبعاد الحوار كأساس للدعوة إلى المشروع وبالتالى استبعاده من المشاركة فى مجال العمل السياسى وإعاقة عرض برنامجة الشامل لأصول النهضة التى يتضمنها هذا المشروع الحضارى، وما قد يؤدى إليه ذلك من سلبيات غير مرغوب فيها، تخالف أبسط مبادئ الدعوة إلى فكر المشروع ذاته وعمل القائمين عليه أيًا كانوا وهى الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى أحسن.. أى الحوار.

ومن الأخطاء التى قد تقع فيها الأحزاب الحاكمة وحكوماتها عدم التمييز بين فكر المشروع الحضارى الإسلامى للنهضة الشاملة وبين سائر الأفكار الدينية التى تتبنى التطرف أو الجمود أو الانغلاق أو العنف أو رفض الآخر... إلخ. بينما الصواب هو قبول الأول ورفض الثانى بل ومقاومة نشاطه ليكون المجال السياسى مفتوحًا، أما الحزب الذى يتبنى المشروع الحضارى بوسطيته واعتداله ليقول المواطنون فى الدولة كلمتهم المعبرة عن رأيهم الحر ـ عن طريق اختيار المرشحين فى الانتخابات ـ تجاه هذا المشروع أو غيره من المشروعات التى تستهدف الإصلاح والنهوض والتقدم، كما أن مبدأ الحوار يعنى حرية التعبير عن هذا المشروع أو غيره وبيانه والدعوة إليه وإبرازه عبر مختلف وسائل الإعلام بحرية. وبذلك تتحقق العدالة وتتحقق المساواة بين أطراف المعادلة السياسية فى الدولة، وبذلك يعلو صوت العقل فوق صوت الانفعال، وصوت الحق فوق صوت القوة.

إن الحوار والتشاور هما من أسس النظام الديمقراطى الحقيقى والشورى الحقيقية، وهما السبيل الوحيد المقبول للتفاعل بين وجهات النظر المختلفة والتقائها على ما يحقق ويخدم مصالح الشعوب ودون فرض أى نوع من الوصاية عليها من أى فئة أو حزب أو جماعة، من داخل السلطة أو من خارجها، إلا رأى الأغلبية الشعبية، ومن هنا تبرز ضرورة توفر التعددية الحزبية فى مجال العمل السياسى، التعددية التى يكون أطرافها ممثلين فعلًا لاتجاهات فكرية فى الدولة لها قواعد شعبية تؤيدها.

وأى انتقاص لهذا الوضع وما يرتبه من حقوق، يعنى غياب الديمقراطية الحقيقية وتحول حزب ما ـ هو غالبًا الحزب الحاكم ـ إلى الشكل الاحتكارى للسلطة، لا يقبل

أو يتيح تداولها أو مشاركة فيها، تخدمه قطاعات من وسائل الإعلام هى غالبًا أداة إلى تزيين وتبرير الأفعال أقرب منها إلى تحليلها لبيان صحتها ومصداقيتها دون تستر على التجاوزات أو السلبيات، وهذا هو الوضع الذى كان فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير وتغير بعد الثورة.

إن الحوار وفقًا للتوجه يفتح الباب أمام إمكان التقاء المختلفين فى الرأى أو الرؤية من خلال حلول وسط تقبلها كل الأطراف وتنتهى بها عملية الاختلاف ذاتها. أما المواجهة فتجعل الباب موصدًا تمامًا أمام تحقيق هذا الالتقاء ليتحول الاختلاف إلى خلاف ثم إلى مواجهة قد تصور الأفكار الرشيدة على أنها تمثل تحديًا أو تهديدًا من طرف لآخر، وهو وضع يعوق بناء الدولة الحديثة من خلال حجب الفكر البناء الذى لدية القدرة على الإسهام فى بناء هذه الدولة وفقًا للأسس الصحيحة والرشيدة.

إن لمشروع الحضارى للنهضة الشاملة، الإسلامى المرجعية يجب ألا ينطلق من فكر المواجهة للحكومات، وإنما من فكر التوجه المخلص لترشيد السياسات وإصلاح البنى المؤسسية فى كل مجالات نشاطات الحكومة فى الدولة الحديثة، من خلال تقديم المشروع الوطنى المتكامل المؤسس على الفكر الإسلامى الوسطى والمستنير والمعتدل، من أجل معرفة مشكلات التخلف وطرح الحلول العصرية المناسبة لتجاوزها.

ومن ثم يكون من المهم تجاوز الشعارات التى تستجيش العاطفة وحدها إلى المضمون العلمى الذى يحقق الجوهر فى الأساس ولا يهتم بالمظهر الشكلى فقط، وهذا يقتضى:

١- صياغة المشروع الوطنى الحضارى الإسلامى للنهضة الشاملة بما يتضمنه من مستجدات تواكب العصر وظروفه المتغيرة.

٢- وجود حزب سياسى مؤسس على فكر هذا المشروع، ويقدم برنامجًا للعمل بمقتضاه.

٣- وجود حياة ديمقراطية حقيقية كاملة، وشورى فاعلة.

ونحن نتصور أن يكون هذا الحزب معبرًا عن اتجاه حضارى متوافق مع الشريعة

الغراء فى أحكامها وحكمتها وروحها العامة ومقاصدها العليا، ومقدمًا لأفكار جديدة تحتاج إليها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وتعتبر إضافة إلى برامج الأحزاء الأخرى القائمة فى الدولة فى إطار المشاركة فى العمل الوطنى الجامع.

كما نتصور أن يكون لهذا الحزب أعضاء من مختلف طوائف الشعب ودياناته وقيادات واعية بأولويات الوطن الأساسية فى منهاج الإصلاح من أجل التقدم والنهضة، ويمكنها بالعلم والمعرفة وضع الأسس المطلوبة للمشروع الحضارى الشامل للنهضة[1] وبرامجه التنفيذية التى تصلح للتطبيق وتتواءم مع متطلبات الزمن الذى نعاصره، وذلك فى إطار مبدأ الشورى الذى يهيئ الفرصة لنمو وازدهار الأفكار الإصلاحية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ، والتى تشكل ملامح الرؤية الحديثة المستمدة من أصول الإسلام وثوابته.

كما نتصور أخيرًا أن يكون هذا الحزب بأفكاره التجديدية الوسطية المعتدلة، سياجًا يحمى المجتمع والدولة من أفكار الجماعات والتيارات المتطرفة أو الجامدة أو المنغلقة التى لا تواكب أصول النهضة الحضارية الحديثة التى تنبنى عليها أفكار الحزب الجديد المنشود.

إن التعددية الحزبية هى الشكل العصرى الحديث لتنظيم العمل السياسى الديمقراطى فى الدولة الحديثة بما تتيحه هذه التعددية من التعبير عن الرأى والرأى الآخر، وبما تنظمه من أسلوب المعارضة التى تستهدف المصلحة العامة، وبما توفره من قنوات للتعبير عن مختلف الأفكار النظرية وبرامجها التنفيذية، وبما تعنيه من مساواة فى حقوق وحريات الإنسان المواطن، والمساواة أمام القانون فى إطار من الوحدة الوطنية التى لا فرق فيها بين مواطن وآخر لأى سبب، سواء أكان العرق أو الجنس أو اللون أو الدين.

* * *

(١) راجع فى ذلك للمؤلف «أصول النهضة الإسلامية ـ الطريق إلى الدولة العصرية الحديثة»، الناشر: مكتبة الشروق الدولية.